معايير تخطيط المرافق والخدمات الاجتماعية في المجال الحضري
(الخدمات التعليمية والصحية)

Urban service and social planning standards
(Educational and health services)

حكيمة بولعشب*

جامعة جيجل(الجزائر)mina16.pro@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2021/05/03 ؛ تاريخ القبول : 2021/06/07

ملخص : يعد التخطيط للمرافق والخدمات الاجتماعية من أساسيات التخطيط الحضري والعمراني، حيث تؤدي الخدمات الاجتماعية وظائف متنوعة في البيئة العمرانية من تعليم وصحة ونقل وغيرها من الخدمات التي يحتاج اليها السكان في مجالهم السكني، من جهة يعكس انتشار الخدمات بالبيئة العمرانية مستواها التنموي والتطوري فنقص مثل هذه الخدمات يجعل من البيئة السكنية مستحيل العيش فيها ويخلق حالة من النفور لدى الساكنين لذ يتوجب على القائمين بالتخطيط توفيرها وتوزيعها بالمعايير والمقاييس التي تحقق جودة الحياة ، وعليه يتضمن تخطيط الخدمات تزويد مختلف الشرائح بالخدمات التعليمية والصحية والنقل والمواصلات ولابد الاشارة هنا إلى أن المقاييس المتبعة في تخطيط هذه الخدمات يرتبط باحتياجات البيئة العمرانية انطلاقا من الحي إلى التجمع إلى المدينة ككل وعليه نهدف من خلال هذا المقال التعرف على المعايير العامة في تخطيط الخدمات التعليمية والصحية

الكلمات المفتاحية : معايير تخطيطية ؛ المرافق ؛ الخدمات الاجتماعية ؛ التعليم؛ الصحة.

Abstract :Planning for social facilities and services is one of the basics of urban and urban planning, as social services perform various functions in the urban environment, including education, health, transportation and other services that residents need in their residential field On the one hand, the spread of services in the urban environment reflects its developmental and developmental level, as the lack of such services makes the residential environment impossible to live in and creates a state of alienation among residents, so the planners must provide and distribute them according to standards and measures that achieve quality of lifeTherefore, service planning includes providing various segments with educational and health services, transportation and transportation. It must be noted here that the standards used in planning these services are related to the needs of the urban environment from the neighborhood to the assembly to the city as a whole. Therefore, we aim through this article to identify the general standards in planning educational services. And healthy

Keyword: Schematic criteria accompanying social services education the health

* المؤلف المراسل.

مقدمة:

يعتبر التعليم والصحة ركائز مهمة لقياس تطور وتقدم المجتمعات ولازال سوء توزيع المرافق والخدمات بالمجال الحضري مشكل قائم لحد اليوم رغم ما تضعه تجارب وبرامج التنمية من استراتيجيات وسياسات تخطيطية لتنظيم المجال باعتباره حاجة من حاجات الإنسان.

إن الارتقاء بالبيئة السكنية يكمن في توفير المرافق والخدمات الأساسية التي تلبي الاحتياجات المعيشية الأساسية للسكان حيث يعكس انتشار المرافق والخدمات الاجتماعية مستوى المنطقة السكنية أو الحي، فلا يمكن لمجال حضري أن يشهد حيوية وديناميه في ظل غياب المرافق والخدمات التعليمية والصحية وخدمات النقل وغيرها. ومنه يعد التخطيط للخدمات الاجتماعية أحد الأساسيات في ميدان التخطيط الحضري و العمراني ، يعتمد هذا التخطيط معايير ترتبط بالتقسيم المجالي للحي السكني والبيئة العمرانية حيث تختلف المعايير التخطيطية للمرافق والخدمات على مستوى كل مجال ويرجع ذلك إلى اختلاف تعداد السكان واحتياجات البيئة العمرانية فمن اهداف التخطيط للخدمات هو أن تلبي هذه الخدمات احتياجات السكان في ظل التطورات والتغيرات التي يشهدها المجتمع.

من جهة أخرى توجد معايير عامة وعالمية متفق عليها حول تخطيط المرافق والخدمات الاجتماعية بحيث تحقق هذه المعايير جودة الحياة وكذلك تلبي رغبات الساكنين من كل فئات المجتمع للخدمات سواء منها المدارس و المستشفيات والنقل والمواصلات ...الخ إن نقص هذه المرافق والخدمات يعد من أكثر المشكلات التي تؤرق السكان وتخلق حالة من النفور من البيئة العمرانية السكنية . و عليه يتضمن تخطيط الخدمات إعطاء سكان المدينة أحسن الخدمات اللازمة كالمياة و الإنارة و المجاري التي تتفق في حجمها و مرونتها مع حجم السكان و كثرة المباني و كذلك مد المدينة بخدمات إنشاء المساكن و المدارس و المستشفيات و المساجد و توزيع الخدمات الترفيهية و المنتزهات العامة و مراكز الشباب وا لأطفال ، و ما إلى ذلك من المرافق العامة و الحفاظ على فعالية المناطق التجارية لمواجهة تزايد السكان ، و تنقلاتهم و كذلك تقصير رحلة العمل من محل المسكن إلى مواقع العمل إما وضع مساكن العمال قريبة من مناطق العمل أو بتسيير وسائل المواصلات(حسين عبد الحميد أحمد رشوان : التخطيط الحضري ص149)

و سيتم في سياق هذا المقال التعرف على المعايير التخطيطية للمرافق والخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة) من خلال الاجابة على التساؤولات التالية:

- ✓ ماهو مفهوم المعايير التخطيطية؟
- ✓ مالمقصود بالخدمات الاجتماعية؟
- ✓ ماهي أهمية التخطيط لهذه الخدمات؟
- ✓ إلى ماذا تصنف الخدمات؟
- ✓ كيف يتم تقييم الخدمات الاجتماعية من حيث كفاءة ونوع الخدمة وتوزيعها ومرونتها؟
- ✓ فيما تتمثل المعايير التخطيطية العامة للخدمات للتعليمية والصحية؟

1. مفاهيم الدراسة:

1.1. مَفهوم المعايير التخطيطية:

تعرف على أنها أدوات أو مقاييس فنية تستخدم لتحديد كم ونوع الخدمات المقترح توطينها في البيئة العمرانية لتصبح بيئة متوازنة ومستديمة وملائمة للعيش الكريم، وأن معايير التخطيط كمفهوم يتكون من مجموعة عناصر وهي: (محمد عبد الله إسماعيل الشيخ ،2015،ص19)

-أنها أدوات أو مقاييس فنية.

- أنها خاصة بكم ونوع الخدمات المراد توطينها.

- أن هذه الأدوات ترتبط بمستقبل البيئة العمرانية ولكنها أيضا تستخدم لتقييم حاضر هذه . البيئة لمعرفة مدى كفاية الخدمات كما ونوعا.

-تهدف هذه المعايير لتوفير بيئة عمرانية ملائمة للعيش الكريم.

إذن تعد المعايير التخطيطية مقاييس تقنية هامة لتوزيع الخدمات من حيث الكم والنوع في البيئة العمرانية هدفها تحقيق جودة الحياة والعيش الكريم للسكان.

2.1. مفهوم الخدمات :

تعتبر الخدمات بأنواعها المختلفة من الجوانب الهامة في عملية التخطيط العمراني، فتخطيط الخدمات في أي تجمع عمراني يهدف لتحسين مستويات معيشة السكان فيه، ولما كانت الخدمات تمثل أحد المؤشرات الهامة التي تعكس مدى تطور المجتمع ومستوى معيشة السكان ككل وبالتالي فإن الاهتمام بها لم يأتي عبثا، فمن خلال نوع وكم الخدمات المتاحة في مجتمع ما يمكن تحديد المستوى التنموي الذي وصل إليه هذا المجتمع، ويمكن أيضا مقارنته بالمجتمعات الأخرى لتحديد مكانة هذا المجتمع في سلم التقدم والتطور الحضاري وتعرف الخدمة في مجال التحطيط العمراني تلك الانشطة التي يوفرها القطاعين العام والخاص في منطقة ما لتحقيق منافع مادية وغيرمادية للسكان بهدف تحسين مستويات معيشتهم. ولا يمكن تقديم الخدمات المختلفة إلا من خلال مرافق متخصصة يتم إقامتها لهذه الغاية.(عثمان محمد م غنيم، ط1 ،2011 ص25)

ومنه تختلف وتتنوع الخدمات الاجتماعية في البيئة العمرانية من حيث نشاطاتها ووظائفها وهي تعكس مستوى المجال العمراني السكني فلابد أن تتوفرالخدمات بالحجم المطلوب والنوعية المرغوبة التي تحقق المستوى المعيشي للسكان، مما يتطلب من الجهات المعنية بالتخطيط لها اعتماد معايير عالمية ومقاييس تلبي رغبات السكان المختلفة في البيئة العمرانية باختلاف أحجامها سواء كانت حي أوتجمع سكاني أو لمجموع مساكن

2-أهمية التخطيط للخدمات : (محمد عبد الله إسماعيل الشيخ عيد،ص16)

إن التخطيط يستخدم لحل العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه دولة ما، وتكمن أهميته في:

- ✓ تحقيق العدالة الاجتماعية بين السكان والمناطق والأقاليم بشكل مقبول.
- ✓ الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة والكامنة والتوظيف السليم للموارد البشرية.
- ✓ المساهمة في وضع الحلول المناسبة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والبيئة.
- ✓ -تحديد استعمالات الأراضي لخدمة السكان
- ✓ يقلل التخطيط السليم من الأخطاء بجميع أشكالها وعلى كافة المستويات.
- ✓ وضع برامج تنموية متكاملة في مجال الإعمار تعمل على حل المشاكل بالمركز ويكون أساسها التنمية الإقتصادية المباشرة، وذلك إلقامة مدن أو مراكز عمرانية جديدة بالإقليم.
- ✓ زيادة درجة الاكتفاء الذاتي للمجتمع من الحاجات الضرورية من السلع والخدمات.
- ✓ تأمين فرص عمل جديدة والحد من الهجرة
- ✓ التخطيط لتحديد المشكلات القائمة والمستقبلية ووضع الحلول لها.

3-تصنيف الخدمات:

من أهم المعايير التي يمكن تصنيف الخدمات على أساسها:

ا-**معيار النوع:** ويقصد بذلك نوع الخدمة المقدمة ويمكن هنا إدراج نوعين من التصنيف الأول تصنيف عام والثاني تصنيف تفصيلي كمايلي:

أ-**التصنيف العام:** تقسم الخدمات حسب هذا التصنيف إلى ثلاثة مجالات رئيسية:

- **الخدمات المؤسسية:** ويقصد بها جميع مرافق الإدارة العامة التي تقوم بخدمات مختلفة للسكان مثل مكاتب البريد مراكز الشرطة، الاطفاء والمحاكم.....الخ
- **الخدمات الاجتماعية:** وتعني خدمات التعليم والصحة والاسكان والضمان و التأمين الاجتماعيين و الترفيه و الرياضة والخدمات الدينية والثقافية ....الخ

كما تنقسم الخدمات العامة إلى ثلاثة أنواع:

- ✓ نوع يخدم مجاورته المباشرة، مما يجب أن يكون على قرب من المسكن بحيث يلبي الاحتياجات التي تكرر بكثرة (يومياً.)
- ✓ نوع يخدم قطاع من المدينة، بحيث يلبي احتياجات أقل تكرراً وبالتالي يجب أن يكون أبعد من النوع الأول .
- ✓ نوع يخدم المدينة بأكملها، بحيث يلبي احتياجات نادرة الطلب يمكن أن تكون في مركز المدينة .لذا فإن توزيع الخدمات العامة على مستوى المحافظة أو الإقليم تهدف إلى إنشاء تدرج هرمي للخدمات المطلوبة (من حيث الحجم وعدد السكان المقابل لها)، ويلاحظ أن من بين الخدمات ما يشترط له حد أدنى من

السكان لتبرير إنشائه اقتصاديا مثل الخدمات التعليمية، الخدمات الصحية والمتاجر، وباقي الخدمات يمكن إنشاؤها بحجم يخدم عدد السكان الذين تخدمهم مثل الحدائق العامة. (عوني عبد الهادي عثمان مشاقي ،2008 27)

وأساس التقدير فيها هو ما يتقرر كحد أدنى لنصيب الفرد الواحد أو الأسرة الواحدة منها لذلك تتخذ مقياسا هرميا لكل خدمه من الخدمات الرئيسة (التعليم، الصحية، المتاجر) كمنطلق تحدد كلا منها المجموعة السكنية التي تتبعها وتلائم بينها لأن لكل منها نطاق تأثير خاص، وتضيف إليها سائر الخدمات بالقدر الذي يكافئ عدد سكان كل مجموعه من الخدمات التعليمية، الصحية، التجارية وغيرها (نفس المرجع،2008، ص28)

- **خدمات البنية التحتية الفنية:** وتشمل خدمات الطرق و الكهرباء والمياه و الاتصالات

ب- التصنيف التفصيلي: أما التصنيف التفصيلي للخدمات حسب النوع فيكمن في أن يشمل: (عثمان محمد م غنيم:مرجع سابق ، ص26)

- خدمات الإسكان
- خدمات التعليم
- خدمات الصحة
- الحدمات الدينية
- الخدمات الثقافية
- الخدمات الادارية الهامة
- الخدمات الترفيهية
- الخدمات الرياضية
- النشاطات التجارية
- النشاطات الصناعية
- خدمات النقل والطرق والمواصلات
- خدمات البنية التحتية (المياه الكهرباء والاتصالات والصرف الصحي

ج-معيار الشكل:

في هذا التصنيف يمكن تصنيف الخدمات وفق الظاهرات الموجودة على سطح الأرض والتي تأخذ ثلاثة أشكال رئيسية كالتالي:

-**خدمات نقطية** :وتشمل خدمات مثل أبراج الاتصالات وأبراج الكهرباء وحولات الكهرباء وخزانات المياه العلوية والأرضية.

-**خدمات مساحية:** ويضم هذا النوع معظم الخدمات كمكاتب البريد ومراكز الشرطة والمدارس والمراكز الصحية والمستشفيات والمساجدوالمقابر والملاعب والحدائق والمراكز الثقافية.....الخ

-**خدمات خطية** : ويقصد بها الخدماتالتي تتحقق من خلال الشبكات لأو الخطوط كما هو الحال في شبكات الطرق، شبكات المياه، شبكات الكهرباء.، شبكات الهاتف.....الخ (نفس المرجع، ص 28)

3. أسس وسياسات توزيع الخدمات:

يمكن إيجاز الأسس والسياسات المؤثرة فى توزيع وتوطين الخدمات فيما يأتى :

- ✓ تحقيق متطلبات السياسة العامة للدولة فى توفير أنواع الخدمات بمستوياتها وفقا لمعدلات ومعايير مقبولة فنيا .
- ✓ تعظيم الاستفادة من هيكل التوزيع الجغرافى والكمى للخدمات القائمة من حيث التركز والتباعد المكانى، والانتشار، وتكاملها مع برنامج الخدمات بالمخططات الاستراتيجية على المستويات التخطيطية المختلفة .
- ✓ تحديد الحد الأدنى من الحجم السكاني الملائم لكل نوعية من نوعيات الخدمات المختلفة .
- ✓ التوافق فى حجم ونوعية الخدمات المقترحة مع تدرج النمو المرحلى للتجمعات العمرانية، وعدم التوطين المستقبلى لأية خدمات بدون جدوى إقتصادية (حجم سكانى مناسب لنوعية الخدمة).
- ✓ مركزية وتوسط مواقع الخدمات للمناطق التخطيطية وربطها وتوافقها مع الاستعمالات العمرانية المحيطة فى إطار المخططات الاستراتيجية على كافة المستويات التخطيطية
- ✓ .الاستغلال الأمثل للمساحة الأرضية المتاحة للخدمات داخل الأحوزة العمرانية المعتمدة للتجمعات العمرانية، مع تعظيم العائد الاقتصادى تبعا لقيمتها النسبية والتخطيط الاقليمي (وزارة الاسكان والمرافق 2015.ص10)

4-خصائص توزيع الخدمات :

1.4-المركزية:

وهى تتعلق بالوظائف المركزية التى تؤديها الخدمة حتى إن لم تكن فى المركز الهندسى للمساحة العمرانية المخدومة Central Place .بالخدمة

2.4-مدى/ نطاق/ نفوذ الخدمة :يتحدد نطاق تأثير الخدمة (area Catchment) بالمسافة أوالبعد الذى تبقى عنده لدى السكان الرغبة فى أن يقطعوا رحلة للحصول عليها، ويؤثر فى هذا المدى عدة عوامل وهى: رتبة الخدمة- حجم السكان وكثافتهم- التركيب الاقتصادى والاجتماعى والحضارى للسكان- فئات الدخل- وهذه العوامل تؤدى إلى اختلاف المدى الخاص بكل خدمة . ويمثل من خلال المساحة العمرانية الواقعة تحت تأثير الخدمة والتى تقوم بتلبية احتياجاتها ومتطلباتها. وتقاس تلك المساحة مكانيا وزمنيا كالتالى:

- ➢ **مكانيا:** المساحة التى تخدمها الخدمة .
- ➢ **زمانيا:** المسافة التى يقطعها مستعملو الخدمة للوصول إليها، سواء سيرا بالأقدام أوباستخدام وسائل المواصلات .وقد اجتذبت فكرة المدى أو مجال الخدمة اهتمام العديد من المخططين وقدموا لها عددا من التفسيرات، كان أهمها ماوضعه (برايان بيرى وويليام جاريسون) Garrison Wiliam and Berry Brian" حيث فرقا بين الحد الأدنى (Threshold) والحد الأقصى (Range)

ويمكن الإشارة إلى أنه تم تحديد نطاق تأثير الخدمة وفقا لعدد من المتغيرات منها (حجم السكان المخدوم المسافة ، الزمن المستغرق للوصول للخدمة، إقتصاديات تشغيل الخدمة ،.....) ،

والذى أنعكس بدوره فى تحديد مفاهيم الحد الأدنى والحد الأقصى (الأعلى) المستخدم بهذا الدليل فيمايلى :

- **الحد الأدنى:** وهو يمثل الحد الأدنى الضرورى لكى تتواجد هذه الخدمة فى الموقع المركزى، والذى إذا قل عن هذا الحجم يكون تواجدها غير اقتصادى. ويختلف مدى الحد الأدنى لمجال الخدمة عن مثيلاتها من نفس المستوى عندما تزيد الكثافة السكانية أوتنخفض من موقع إلى آخر .
- **الحد الأقصى:** وهو يمثل الحد الأقصى لهذه الخدمة فى الموقع المركزى، والذى إذا زاد عن ذلك يؤثر على كفاءة تشغيل هذه الخدمة، ولابد من توفير خدمة أخرى من نفس نوع ومستوى الخدمة لتتناسب مع تزايد حجم السكان المخدوم. (نفس المرجع، ص10)

5. تقييم الخدمات :

إن تقييم الخدمات يكون وفق عدة عناصر منها ما يأتي :

1.5-نوع الخدمة :

يعد نوع الخدمة من العناصر الأساسية في التقييم فلابد أن تكون الخدمة على مستوى جيد وضمن المواصفات والمعايير المعمول بها في العالم،وعليه لايتم التركيز على الكم بل على النوع،على سبيل المثال تتوفر مدارس بإعداد كافية لاستيعاب كل الطلبة،ولكن نوع خدمة التعليم متدنية، لوجود قصور في التقنيات المستخدمة في مجال التعليم،أو عدم كفاءة المعلم أو لرداءة المنهج،أو مثال وجود مراكز صحية ومستشفيات كثيرة ولكن لا يوجد أطباء أو مختبرات كافية،أو توفير المياه بكميات كبيرة ولكن غير صالحة للشرب،وعليه تكون عملية تقييم الخدمات على أساس نوع الخدمة التي تقدم ومواصفتها مقارنة بالمعايير والمواصفات المعمول بها في العالم والخاصة بكل نوع من تلك الخدمات (خلف حسين علي الدليمي، مرجع سابق ،ص256)

إذن يمكننا القول أن النوعية هي التي تحقق جودة الخدمة بحيث لايمكن توفير الخدمات بكمية كبيرة بدون الأخذ في عين الاعتبار بنوعية الخدمة المقدمة هل هي ذات جودة وذات مواصفات عالمية وعليه فلكل خدمة معايير تخطيطية متفق عليها في العالم تحدد نوعها وجودتها وكفاءتها.

2.5-تو زيع الخدمة :

إن الأسس المعتمدة في تخطيط الخدمات هو توفيرها لجميع السكان بشكل متساو وبدون عددهم وكثافتهم، فكما اشرنا سابقا لكل نوع من تمييز،ولذلك يتم تخطيطها وفق توزيع السكان والخدمات معيار معين تقاس على أساسه الخدمة،لذا يكون توفير الخدمة على أساس حصة الفرد منها،و توزيعها يكون وفق أسس علمية مدروسة،مثال توزيع المدارس يتم بناء مدرسة في حي سكني يتكون من عمارات سكنية وأخرى في حي سكني من بيوت مستقلة وتكون المدرستان بنفس المواصفات،علما إن الكثافة السكانية في حي العمارات أعلى من الحي الأخر وربما يحتاج إلى أكثر من مدرسة، أو مدرسة أوسع، أو توفير المياه لنفس حي العمارات وحي البيوت المستقلة، ويكون قطر الأنبوب الذي ينقل الماء إليهما نفس الحجم،فتكون نفس كمية المياه موزعة على العمارات والبيوت،هذا أيضا لا يجوز، ستكون كمية المياه في منطقة العمارات غير

كافية لكون عدد السكان اكبر من الحي الأخر،هذه أمثلة بسيطة للتعريف بطبيعة توزيع الخدمة وما يجب اعتماده من أسس في توزيعها بأنواعها المختلفة (نفس المرجع، ص256) .

ومنه يرتبط توزيع الخدمة على أساس حصة الفرد منها لذايجب توفيرها بشكل عادل ومتساو لجميع السكان.

3.5- كفاءة الخدمة:

إن كفاءة الخدمة تقاس على أساس توفيرها لكل شخص وفق المواصفات والمعايير ودون مشاكل،أي تكون بكمية كافية ووفق ما تقتضيه التطورات المستمرة التي قد تحتاج إلى زيادة الطلب على بعض الخدمات،مثل حاجة الشخص إلى المياه والكهرباء في زيادة مستمرة،فعندما تكون المؤسسات التي تدير تلك الخدمات قادرة على مواكبة التطور الحاصل في زيادة الطلب على الخدمة الناتج عن الزيادة السكانية الطبيعية اوالطلب الناتج عن ارتفاع حصة الفرد وبدون مشاكل فهذا يعني إن مثل تلك الخدمة تقدم بكفاءة عالية وبدون مشاكل،كما تقاس تلك الكفاءة على أساس نوع التقنيات المستخدمة في أدارتها وتوفيرها،حيث تستخدم في الدول الصناعية تقنيات متطورة جدا في هذا المجال،مثل تقنية نظم المعلومات الجغرافية GIS وعليه يعد تطبيقها من العناصر المهمة في تقييم تلك الخدمات،وكذلك طبيعة الجهاز الاداري المسئول عن تلك الخدمات،فلابد أن يكون كادر متخصص يضم عناصر لها القدرة على استيعاب ما يحدث من تطورات في مجال عمله .(نفس المرجع ص256)

إذن تتحقق كفاءة الخدمة من خلال استفادة كل شخص منها وقد تشهد بعض الخدمات زيادة عن الطلب لذا يجب أن تتوفر لديها مواصفات ومعايير تتماشى مع ماتقتضيه التغيرات والتطورات .

4.5 – مرونة الخدمة :

تعني مرونة الخدمة القدرة على تلبية الطلب المتزايد والمستمر عليها بما يضمن توفيرها لجميع السكان وبدون التأثير على حصة السكان الأصليين،فقد يحصل إن يزداد عدد سكان منطقة أو مدينة ما بصورة غير طبيعية مثل التعرض إلى هجرة جماعية مفاجئة أو هجرة عادية لم تكن بالحسبان ،ومن الطبيعي يحتاج هؤولاء السكان الجدد الى خدمات مثل غيرهم من السكان،فإذا لم يكن بمقدور المؤسسات المسؤولة عن تلك الخدمات تلبية حاجة الزيادة السكانية الجديدة سيؤدي ذلك إلى مشاركة السكان الأصليين بحصتهم من تلك الخدمات فيؤثر على مستواها ويقلل من كفاءتها،وعليه من بين عناصر التقييم مرونة الخدمة في القدرة على مواجهة التغيرات المتوقعة في زيادة الطلب عليها،ومن الجدير بالذكر إن المرونة ال تكن على نطاق غير محدد بل ضمن حدود معينة،وحسب نوع الخدمة ومؤسساتها، ربما تصل قدرة استيعاب بعض الخدمات بمقدار حوالي 10% فوق عدد السكان الأصليين للمدينة،وقد يكون في خدمة أخرى أقل من 5 %وهذا يختلف من خدمة لأخرى (نفس المرجع ص257) .

يرتبط نمو حجم السكان و إعادة توزيعهم بالتخطيط و إعادة التخطيط الفيزيقي ، و لقد دارت مناقشات بين المخططين حول أهمية إعادة التجديد و التخطيط الفيزيقي ، وتبين أنهم من الصعوبة بمكان تنفيذ

التخطيط دون أن يوضع في الاعتبار النمو السكاني ، و لا جدال في أن التخطيط الفيزيقي يستهدف الكشف عن العلاقات بين عدد السكان و مساحة الأرض لدى ينبغي عند عمل تخطيط لمدينة ما عمل دراسة عن السكان القاطنين فيها من حيث كافة الأوجه الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و تشمل هذه الدراسة الأنشطة المختلفة للأفراد و متوسط دخولهم و ا لحالات الاجتماعية و التعليمية و الثقافية لهم و كذلك تصنيف تعداد السكان إلى مراحل نسبية و معدلات الهجرة و معدلات المواليد و الوفيات و معدلات الهجرة من و إلى المدينة .(إبراهيم عبد الهادي المليحي ، مرجع سابق ،ص53)

6. معايير عامة في تخطيط الخدمات التعليمية والصحية:

1.6.معايير تخطيط الخدمات التعليمية : services Standards of educational

إن التعليم في أي مجتمع يعتبر مرآة صادقة تعكس و تعبر عن تقدم ذلك المجتمع أو تخلفه ، فهو عنصر جوهري من عناصر التنمية ، و مفتاح رئيسي من مفاتيح ازدهار ذلك المجتمع ، فكلما ارتفع المستوى التعليمي للفرد ازدادت قدراته الذهنية و إمكاناته على التفكير السليم المنطقي و إمكانات إبداعه بما يؤدي للمشاركة في دفع عجلة التنمية بالمجتمع (محمد شفيق ، ص1)

وقد تختلف معايير (الخدمات التعليمية) من بلد الى أخر وبشكل يلبي متطلبات ذلك البلد الاجتماعية والحضارية ونوع ومستوى الخدمات التعليمية المرغوب تقديمها، الا أنه وعلى الرغم من تلك الاختلافات فان المعايير التخطيطية تكاد تكون متطابقة من حيث الغاية والهدف من تقديم تلك الخدمات، (.http/almerja.com/readingملاذ جمعة)

توزع الخدمات التعليمية حسب مستوياتها ضمن المدينة وبشكل متسلسل بحيث يخدم كل سكان المدينة وحسب الكتافة السكانية وطبيعة السكن اذا كان عمودي أوأفقي،وحسب الأعمار الدراسية ومعدل المواليد المتوقع في المستقبل، ففي الدول المتقدمة صناعيا النمو بطيء أما في الدول النامية سريع، على أاية حال هناك ضوابط في توزيع تلك الخدمات ومنها ما يأتي:(خلف حسين علي الدليمي التخطيط ، 2002،ص،ص 223،224)

أ- **الروضة ودار الحضانة والمدرسة الابتدائية يجب** أن تتوفر في كل محلة سكنية وهذا لا يعني ان تكون بمعدل بناية بل ربما يكون اثنين او اكتر حسب عدد سكان كل محلة وعدد التلاميذ والأطفال وتتضمن المدرسة الابتدائية مابين (12 – 18 صف) وكل واحد يستوعب ما بين (25–30 تلميذ) وتكون مساحات الأبنية ما بين (2500 ـ 3000 م2) وتتضمن ساحات لعب وحدائق وتكون المسافة عن ابعد مسكن لا تزيد عن نصف ميل.

.ب- المدارس الثانوية : تحتوي ما بين (18 ـ 24 صف) وكل صف يستوعب ما بين(25 ـ 30 طالب) وتخدم تلك المدارس اكتر من محلة سكنية في الغالب وربما لخدمة محلة واحدة ذات كتافة سكانية

عالية ، وتكون المسافة بين المدرسة وأبعد مسكن لا تزيد عن ميل ونصف ، أما المساحة ما بين (3000-6000م2).

ج- المدارس المهنية أو المعاهد (للمهن المختلفة):

توزع تلك المؤسسات التعليمية في أرجاء المدينة وفي مواقع يسهل الوصول إليها عدا الزراعية تحتاج الى مساحة واسعة من الارض تصل الى عشرا ت الهكتارات لإجراء التجارب الزراعية المختلفة على النباتات والحيوان ، لذا يكون موقعها خارج عمران المدينة وفي المناطق التي تتوفر فيها ارض ملائمة لذلك ، أما بقية المهن تحتاج إلى مساحات اقل ولكن لاتقل عن (10000 م2) لكل مؤسسة منها.

د- المعاهد العليا (معلمين ، صحة ، تكنولوجيا) تحتاج متل تلك المؤسسات مساحات واسعة من الارض لذا يتم توزيعها على أطراف المدينة وفي مواقع يسهل الوصول إليها من جميع أطراف المدينة.

- هـ- الجامعات :

إن التوسع الكبير في التعليم في كل مراحله أدى الى فتح جامعات في معظم المدن المتوسطة والكبيرة وتتضمن تلك الجامعات عدد من الكليات تحتاج كل واحدة منها الى مساحة واسعة من الأرض تصل الى عدة هكتارات ، لذا يتم اختيار المواقع الملائمة وخاصة عند مداخل المدن وقرب الطرق الرئيسة بحيث يسهل الوصول اليها من المدينة وخارجها.

2.6 معايير تخطيط الخدمات الصحية :

إن المدن تنمو وتتقدم بتقدم تكنولوجيا الطب فالمستوى الصحي للسكان يؤثر تأثيرا كبيرا على قدراتهم الإنتاجية ومن ناحية أخرى فإن بناء المستشفيات الضخمة ذات التخصصات المختلفة إنما يعد مظهرا من مظاهر الحياة الحضرية (حسين عبد الحميد أحمد رشوان : ص 236)

وتشمل المؤسسات الصحية المسئولة عن تحسين ومتابعة صحة المواطن أنواعا شتى، تبدأ بالإسعاف الأولي ومراكز رعاية الأمومة والطفولة والوحدات الصحية والعيادات الخارجية والمستشفيات (المحلية، المركزية والتخصصية) والصيدليات والمختبرات الطبية، ويقاس مدى تقدم الدولة في المجال الصحي بعدد هذه المؤسسات والعاملين بها بالنسبة للدولة، فعلى سبيل المثال يتراوح عدد السكان الذين يخدمهم الطبيب في الدولة النامية ما بين (20-60) ألف نسمة، يقابله في الدول الصناعية (400-800) نسمة، كما يتراوح عدد الأفراد الذين يخدمهم السرير في الدول النامية (300-500) نسمة لكل سرير، ويقابله (80-120) نسمة لكل سرير في الدول الصناعية.

واعتمدت المعايير العالمية لمواقع الخدمات الصحية شروط الهدوء والبعد عن الضوضاء والتلوث البيئي، وإحاطتها بالحدائق والمساحات الخضراء، وتوزع مواقع الخدمة بناء على المجاورة السكنية أو مجموع

المجاورات والحي أو المدينة أو على مستوى الإقليم والدولة .فهناك خدمات صحية تعتمد عليها المجاورة في حين أن هناك خدمات صحية تعتمد عليها المدينة وأخرى خاصة بالإقليم، فمراكز الإسعاف ومراكز الأمومة والطفولة وكذلك العيادات الخاصة والوحدات الصحية يجب أن تتوافر في كل مجاورة سكنية آخذين بعين الاعتبار عدد سكان المجاورة، في حين أن المستشفيات المركزية والعامة هي خاصة بمجموعة كبيرة من المجاورات أو حتى المدينة، وتتصاعد الخدمة في المستشفيات التخصصية لأمراض السرطان والباطني والعيون وغيرها من التخصصات لتخدم شريحة أكبر على مستوى الإقليم. (عوني عبد الهادي عثمان مشاقي، مرجع سابق ص35)

خاتمة

إن المرافق والخدمات الصحية والتعليمية مقياس مهم يحدد نمو وتطور المجتمعات فالدول تقيس درجة تقدمها بالصحة والتعليم وهذا مانجده في الدول المتقدمة التي تعمل على تطوير هذا القطاع من خلال توفير المستشفيات والعيادات بمعايير ذات جودة في كل التخصصات ولجميع الفئات . حيث يعتمد معيار تصنيف الخدمات في المجتمعات على حسن توزيع الخدمات بين السكان أي ان يتم بشكل عادل ومتساو وكذلك لابد أن تكون الخدمات ذات كفاءة وخالية من المشاكل بمعنى أن تنجز بمقاييس عالمية وأساس التقدير فيها هو أيضا ما يتقرر كحد أدنى لنصيب الفرد الواحد أو الأسرة الواحدة لكل خدمة من الخدمات الرئيسة (التعليم، الصحة) كما يجب أن تكون هناك استمرارية في أداء الخدمات لوظيفتها في ظل التغيرات الديمغرافية التي قد تشهدها منطقة أو مجال عمراني معين سواء بفعل تدفقات سكانية أوهجرات وذلك لتفادي المشكلات التي قد تنتج عن هذه التدفقات السكانية مما يستوجب على الجهات المسؤولة الاخد بعين الاعتبار هذه المؤشرات عند تخطيطها وتوفيرها للخدمات الاجتماعية بالبيئة العمرانية حتى تحافظ على كفاءة الخدمة وحتى تلبي احتياجات السكان.

المراجع:

1. حسين ،عبد الحميد أحمد رشوان : دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية دراسة في علم الاجتماع الحضري الإسكندرية .
2. إبراهيم، عبد الهادي المليحي : التخطيط للتنمية المكتب الجامعي الحديث القاهرة
3. محمد ،شفيق : التنمية و المشكلات الاجتماعية .المكتب الجامعي الحديث .الإسكندرية
4. محمد، عبد الله إسماعيل الشيخ (2015).عيد المعايير التخطيطية للمدينة بين الأصالة والمعاصرة حالة دراسية: المقارنة بين البلدة القديمة بغزة ومدينة الزهراء في قطاع غزة أطروحة ماجستير في الهندسة المعمارية الجامعة الاسلامية غزة
5. ملاذ، جمعة مهيدي تقييم الخدمات التعليمية في مدينة الرمادي للمدة 2008-2025 https//almerja.com/reading.php.idm21/11/2020.9.3.

6.عوني ،عبد الهادي عثمان مشاقي(2008) تحليل وتقييم توزيع الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية في محافظة نابلس الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين

7.عثمان، محمد م غنيم (2011) معايير التخطيط.فلسفتها وأنواعها ومنهجية اعدادها وتطبيقاتها، في مجال التخطيط العمراني ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان الأردن

8.خلف، حسين علي الدليمي التخطيط الحضري أسس:و معايير. الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر الأردن

9.وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الهيئة العامة للتخطيط العمراني.(2015) دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات المجلد الثالث الخدمات الاجتماعية الادارة المركزية للبحوث والدراسات جمهورية مصر العربية . .